الخلاصة : ...../

إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تعد ظاهرة نسبية مقارنة مع باقي الظواهر , فإنها تتجة الى الاستقرار في حال توفر بعض شروطه وبالعكس فلهذه الظاهرة متغيرات تتحكم بها تختلف من دولة الى آخرى حسب طبيعة النظام السياسي وشكلة , ويعتبر الاستقرار السياسي هو القدرة على الاستيعاب لمطالب القوى الجديدة بدلاً اجبارها للّجوء إلى العنف احدث التنمية التي تسعى اليها الدول لتحقيق الاستقرار وجعل النظام شرعياً وأكثر مقبولاً لدى المواطنين , إلا انه يمكن ان يحدث العكس فتظهر نتائج زعزعة الاسنقرار السياسي , في تاريخ العراق الحديث والمعاصر لم يسبق أن شهد المجتمع ازمة سياسية داخلية تتمثل في تعريفة لعدم استقرار كما هو الحال في مرحلة ما بعد الاحتلال الاميريكي في عام 2003 , صحيح ان العراق الحديث ومنذ تشكيلة في عام 1921م قد شهد فترات متلاحقة من عدم الاستقرار السياسي تمثلت في الانقلابات العسكرية التي لم تكتفي فقط بتغير شكل النظام من ملكي إلى جمهوري بل بلغت حد التكرار في الانقلاب ضمن سياق النظام الجمهوري نفسه وهو ما كان يعبر عن صراع حقيقي على السلطة بين فئات اجتماعية وسياسية مختلفة . إلا ان المرحلة الراهنة في بناء العراق المعاصر والتي تمثلت (بالرعاية الامريكية للمشروع السياسي في العراق القائم على بناء دولة ديمقراطية مدنية ذات تعددية سياسية يكون فيها الحكم قائماً على اساس الأنتخابات الحرة العلنية لتنظيم الية التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الاحتكار الفردي أو الفئوي) .

قد صاحبتها الكثير من الازمات التي عكست اشد حالات عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي كونها تمثلت بأستخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي بعيداً عن المؤسات السياسية والدستورية التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع في الدولة الديمقراطية .

منذ تشكيل أول حكومة مؤقتة بعد الاحتلال الامريكي ظهر جلياً أن ثمة معياراً جديداً بات يعتمد في إدارة السلطة السياسية في البلاد وان لم ينص عليه الدستور صراحة الا وهو مبداء توزيع السلطات بطريقة رضائية (توافقية) مستندين بذلك الى النموذج التوافقي من الديمقراطيات المطبقة في البلدان ذات التعددية المجتمعية المتشابهة للحالة العراقية لكن عوامل تطبيقها في العراق لم تكن مؤاشية ومشجعة بالاضافة الى نقص القوانين المهمة مثل قانون الاحزاب , ساهم بتحول (الديمقراطية التوافقية) الى (محاصصة سياسية) استغلت اسوء استغلال من قبل القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية .

ويهدف هذا البحث الى تناول هذا المعيار بالتحليل من اجل تحديد انعكاسات التوافقية على الواقع السياسي والاجتماعي في العراق فوجدنا أن التطبيق السيء لهذا النوع من الديمقراطيات وّلد حالة من الفساد غير المشهود في أي دولة وغياب حالة الرقابة على المؤسسات الدولة بسبب المحاصصة , فوّلدت حالة الفساد وعوامل مساعدة وحواضن للأرهاب وبالتالي إن عدم الاستقرار السياسي قد أدى بدوره إلى ضعف الاداء الحكومي في العراق خلال الفترة من 2003 – 2004 الامر الذي التي بضلاله على توسيع الهوة بين مكونات الشعب العراقي , وكذلك فتح الباب أمام مافيات الفساد الاداري والسياسي والمالي لأستشرائهم في جمع مؤسات الدولة

وسيطرتهم على مراكز صنع القرار مما اصاب الحكومة العراقية بالشلل العام وعدم القدرة على معالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية والامنية .

ومن اهم اشكال ضعف الاداء الحكومي التي تناولها البحث هي عدم قدرتها على رسم وتنفيذ السياسات العامة مما انتج تفاوت في توزيع الدخل بين الافراد وخلق طبقات في المجتع , ثم ظهرت مشكلة البطالة التي لم تتعامل معها الحكومات المتتالية بشكل جدي يحد من آثارها على الدولة والمجتمع الأمر الذي خلق علاقة من الشدة والجذب بين الحالة الاقتصادية للفرد وبين ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تمثلت بالتظاهر واستقلال بعض الجهات للوضع الاقتصادي الذي تمر به هذه الشريحة من عوز وعدم قدرة للايفاء بألتزاماتهم تجاه عوائلهم ومن يعولونهم .

إذا أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أثرت سلبياً على الأداء الحكومي في العراق بعد 2003 مما جعلة ضعيفاً بأمتياز والسبب الرئيسي هو اختيار الديمقراطية التوافقية التي تحولت الى (محاصصة سياسية) أو (توزيع استرضائي) للمناصب المهمة في الدولة العراقية حتى وصلت الى التسلل الى الجانب العضوي في الدولة (الوظيفي) ينما التوافقية هي مشاركة جميع مكونات الشعب بالقرار السياسي الى الجانب (الموضوعي) للدولة .